

تسويغ الوجه النحوي في الدر المصون لـ السمين الحلبي "ت ٧٥٦هـ" التوابع المرفوعات إنموذجاً

أ.م.د. احمد كاظم عماش الباحث. ميثم طالب عليوي

كلية العلوم الإسلامية/ جامعة بابل

Waxing of the grammatical face in Al-Durr, preserved for "Al-Shamin Al-Halabi, 756 AH" The appendices are models
Ass. Prof. Dr. Ahmed Kazem Ammash
Researcher. Maitham Taleb Alawi
College of Islamic Sciences\ University of Babylon
 Matham10002000@gmail.com

Abstract

This study aims at highlighting the most important grammatical issues that are expressed in the book "Al-Durr, who are protected in the science of the book," for whom Al-Shameen Al-Halabi (756 AH) differed. The difference was the appearance of two schools, the Visual School and the Kufiya School. There are objections and reservations in the questions of grammar, and the researcher began to go into the field of these corrections, and we lined this book because it has a scientific value in this research, as it contains great subject matter, the statement is high in the Quranic significance. The reason for choosing this topic is that the justification is a term Bakra, did not write b One before, and this is what aroused the curiosity of the researcher in the survey of these issues, and discussed, documented and justified and express an opinion on every issue of the problem.

Keywords: Sog, walnut, object, word, continued and agreed, chubby milky, drr-saved, uttered Quran.

الملخص

تُعنى هذه الدراسة بتسليط الضوء على أهم المسائل النحوية المشككة الإعراب، في كتاب (الدر المصون في علوم الكتاب الكون لـالسمين الحلبي ت ٧٥٦هـ) التي اختلف فيها المعربون.

نشأ الاختلاف مُبكرًا وأدى إلى ظهور مدرستين، المدرسة البصريّة، والمدرسة الكوفية؛ ونتيجةً لذلك الاختلاف ظهرت اعتراضات وتسويغات في مسائل النحو، وقد شرّحَ الباحثان في الخوض في مضمار هذه التسويغات، واصطفينا هذا الكتاب؛ لما له من قيمة علمية في هذا البحث، إذ حوى مباحث عظيمة المضمون، سامية البيان في الدلالة القرآنية، ومن دواعٍ اختيار هذا الموضوع كون التسويغ مصطلحًا بكرًا، لم يكتب به أحدٌ من قبل، وهذا ما أثار فضول الباحثين في استقصاء هذه المسائل، ومناقشتها وتوثيقها وتسويغها وإبداء الرأي في كلِّ مسألةٍ مُشككة، وقد جاء البحث في مقدمةٍ تكلمنا فيها عن مفهوم التسويغ في اللغة والاصطلاح، والفرق بين التسويغ والتجوز، وأربع موضوعات: النعت، والتوكيد، والعطف، والبدل، لتأتي بعدها خاتمة لأهم النتائج، ومن ثم قائمة المصادر والمراجع.

المقدمة:**١- التسويغ في اللغة:**

عند الرجوع إلى المعاجم اللغوية نجد أنّ مصطلح التسويغ لا يخرج عن معنى السهولة والإجازة والتقبل. فقد جعل الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٠هـ) معنى التسويغ: من سَوَّغَ الشراب في الحلق [١، ٤/٤٣٣]، ((أي: سهّل مدخله: في الحلق، وساغ له ما فعل، أي جاز له ذلك، وأنا سَوَّغْتُهُ له، أي: جَوَّزْتُهُ)) [٢، ٤/١٣٢٢]، وقال ابن فارس (ت ٣٩٥هـ): ((السين والواو والغين أصل يدل على سهولة الشيء واستمراره في الحلق)) [٣، ٣/١١٦]، قال الرّمخسري (ت ٥٣٨هـ): ((ومن المجاز: لا يسوغُ لك أن تفعل كذا: لا يجوز، وسَوَّغْتُهُ ما أصاب: جَوَّزْتُهُ له)) [٤، ٤/٤٨٣]، وبهنا من هذا كله هو التسويغ، أي: التجوز والإباحة والتقبل، ((والسَوَّاغ بكسر السين: ما أسغت به غصتك، يقال: الماء سواغ الغصص)) [٥، ٨/٤٣٥ - ٤٣٦].

فيمًا تقدّم يتضح لنا، أنّ المعنى المحوريّ الذي تدور حوله دلالات مادة (سوخ) هو التجويز والقبول؛ وذلك باستشراف أسباب ومُسوّغات وعللٍ مقبولة مرضية، وهذا هو صلب دراستنا.

٢ - التسويغ في الاصطلاح:

جاء التعريف الاصطلاحي للتسويغ مقارياً للمعنى المعجمي، إذ إنّ المسائل التي ورد فيها التسويغ كانت تدلّ على الجواز والقبول، فيكون التعريف بحسب ما توصلنا إليه هو: جواز بعض وجوه الإعراب وإنّ لم توافق القاعدة النحوية المشهورة، بما لا يخالف الذوق العربي السليم؛ وذلك بمُسوّغات تكون مرضية تُمكنها من القبول لدى العلماء.

من هنا وقع الاختيارُ على انتقاء مفهوم (التسويغ) من دون المفاهيم الأخرى بوصفه مصطلحاً بكرةً في الدرس النحويّ، ولا سيما في توظيفه في كتاب (الدر المصون)، فغداً هذا العنوان عتبةً نصيئةً في دراستنا هذه.

٣ - الفرق بين التسويغ والتجويز.

في ضوء المباحثات اللغوية، فإنّ التسويغ أعمّ من التجويز، فهو تجويز وتبرير، بمعنى: إجازة الشيء مع بيان علّة الإجازة، أي: إجازة وقبول مع بيان وكشف وتفسير على وفق أدلةٍ منطقيّةٍ وعللٍ مقبولةٍ بحسب النظر النحوي والعقلي، لا تُبتدعُ ابتداءً من دون نظرٍ وتفكّر.

أولاً: النعت.

قد ينحى أحدُ المعربين منحىً يخالف فيه القاعدة النحوية في إعراب القرآن الكريم، وعلى الرغم من ذلك فإنّ بعض النحويين يستسيغونه في توجيه بعض الآيات القرآنية، والحديث الشريف والشعر، ويذهب بعضهم إلى تضعيف هذا المنحى ورفض التوجيه عليه. ففي العربية توجد وظائف نحوية حكمها أن تتبع ما قبلها في الإعراب، وهذه الوظائف يطلق عليها في علم النحو التوابع وهي (النعت أو الصفة والتوكيد والعطف والبدل)، فذكر ابن الحاجب أنّ النعت: ((تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقاً)) [٦، ٢/٢٨٦]، والظاهر أنّ النعت إنما دخل الكلام لتخصيص نكرة أو لإزالة اشتراك في عارض في معرفة، فخصّص النكرة كقولك: هذا رجلٌ قائمٌ؛ خصصته من الرجال ممن ليس بقائم، وإزالة الاشتراك، نحو هذا زيدٌ البزاز، أزلت الاشتراك الذي كان بينه وبين من كان له مثل اسمه وليس ببزاز [٧، ٢/٤١٣].

فمن تلك الوجوه التي اختلف فيها إعراب جملة (وهي خاوية) صفة في قوله تعالى: ((أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا قَالَ أَنَّى يُحْيِي هَذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا فَأَمَاتَهُ اللَّهُ مِائَةَ عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُ قَالَ كَمْ لَبِثْتَ قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ قَالَ بَلْ لَبِثْتَ مِائَةَ عَامٍ فَانظُرْ إِلَى طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَسْنَهُ وَأَنْظُرْ إِلَى حِمَارِكَ وَلِنَجْعَلَ آيَةً لِلنَّاسِ وَانظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا ثُمَّ نَكْسُوهَا لَحْمًا فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ)) (البقرة: ٢٥٩)، لذا ذكّر السمين الحلبي في قوله: (وهي خاوية) أوجهًا، أحدها: أن تكون هذه الجملة من المبتدأ (هي)، والخبر (خاوية) حالاً من فاعل (مرّ)، وتكون الواو هنا رابطة بين الجملة الحالية وصاحبها، والثاني: أن تكون الجملة حالاً من (قريّة)؛ وهذا يكون على جعل (على عروشها) صفة لقريّة على أحد الأوجه في هذا الجار، وأما على رأي مَنْ يُجيزُ الإتيان من النكرة مطلقاً، وهو ضعيف عند سيبويه، الثالث: أن يكون جعل شبه الجملة (على عروشها) صفة لـ (لقريّة) [٨، ٢/٥٥٨ - ٥٥٩].

وقد اعتمد الزمخشري وأبو البقاء وجهًا آخر: وهو أن تكون جملة (وهي خاوية) في محل جر صفة لـ (قريّة)، وتكون الواو لتوكيد لصوق الصفة بالموصوف [٩، ٢/٥٧٠]، وإلى هذا نحا زكريا الأنصاري [١٠، ص ١٩٥]، إلا أنّ السمين الحلبي منع ذلك؛ وبين علة منعه بقوله: ((وهذا ليس بمرتضى عندهم، لأن الواو لا تدخل بين الصفة والموصوف، وإن كان الزمخشري قد سوّغ ذلك في قوله تعالى: (وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ) (الحجر: ٤)، فجعل (ولها كتاب) صفة؛ لأن الواو قد توسطت إيداناً بإلصاق الصفة بالموصوف...)) [٨، ٢/٥٥٨]، وهذا ما وضعه قبله شيخه أبو حيان الأندلسي [١١، ٢/٦٣٢].

ويبدو أنَّ قول الزمخشري قد سبقه إليه مكي بن أبي طالب [١٢، ٤١٠/١]، إلا أنَّ المعربين نسبوا هذا الوجه إلى الزمخشري، وتابعه أبو البقاء العكبري [١٣، ٤١٠/١]، فهؤلاء سوغوا جملة (وهي خاوية) صفة لـ (قرية) خلافاً لمن سبقهم وللسمين ومن تابعه، وبذلك يظهر ضعف ما ذهب إليه السمين الحلبي ومن تابعه في تضعيفه قول الزمخشري ومن تبعه في ذلك وهم أئمة اللغة.

إلا أنَّ الذي سوغه الزمخشري ومن تبعه قد رفضه ابن مالك وذلك لأسباب [١٤، ٣٠٢/٢]:

أحدها: هنالك فروقٌ كبيرة بين قياس الصفة على الحال وبين الصفة والحال، ومن هذه الفروق: جواز تقدّم الحال على صاحبها، واختلافهما في الإعراب، وجواز إغناء الواو عن الضمير في ربط الجملة الحالية بصاحبها، ويمتنع ذلك في الواقعة نعتاً؛ لأن ((الحال يأتي فضله بعد تمام الكلام، فاحتيج في الأكثر إلى فضلٍ ربطٍ، فصُدّرت الجملة التي أصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط، أعني الواو التي أصلها الجمع لتؤذن من أول الأمر أن الجملة لم تبق على الاستقلال، وأما الخبر والصلة والصفة فإنها لا تجيء بالواو؛ لأن الخبر يتم به الكلام، وبالصلة يتم جزء الكلام والصفة لتبعيتها للموصوف لفظاً، وكونها لمعنى فيه كأنها من تمامه فاكتفى بالضمير)) [١٥، ١٦٠ - ١٦١].

الثاني: أن تحليله غير مناسب؛ لأن الواو تُفيد جمع ما قبلها بما بعدها لتغايرهما وهذا مخالف للتوكيد، فلا يسوغ أن يقال العاطف مُؤكّد [١٦، ٣٠٢/٢].

الثالث: أن الواو قد فصلت بين الصفة والموصوف، ولولاها لتلاصقا معاً، فكيف يقول: إنها أكدت تلاصقها [١٧، ٢٦١/٢]، وهذا مردودٌ عليه بأن الزمخشري أراد باللسوق المعنوي لا اللفظي.

الرابع: ((أن الواو لو صلحت لتوكيد لسوق الموصوف بالصفة لكان أولى المواضع بها موضع لا يصلح للحال، نحو: إن رجلاً رأيته سديداً لسعيداً فـ (رأيه سديد) جملة نعت بها ولا يجوز اقترانها بالواو؛ لعدم صلاحيتها للحال بخلاف (ولها كتاب معلوم)، فإنها جملة يصلح في موضعها الحال؛ لأنها بعد نفي، والمنفي صالح؛ لأن يُجعل صاحب حال، كما هو صالح؛ لأن يُجعل مبتدأ)) [١٦، ٣٠٣/٢]، وقد ذهب ابن هشام إلى المنع من اقتران الجملة الواقعة صفة بالواو أن تكون صفة [١٨، ١٤ ص].

إن مسألة مجيء الواو بين الجملة الواقعة صفة، والموصوف النكرة هي مسألة خلافية سوغها بعضهم، وضعفها آخرون.

ويرى السمين الحلبي أن قول الزمخشري قويٌّ من حيث القياس، فإن الصفة كالحال في المعنى، وإن كان بينهما فرق من بعض الوجوه، فكما أن الواو تدخل على الجملة الواقعة حالاً كذلك تدخل عليها واقعة صفة، ويقويه أيضاً ما نظره به من الآية الأخرى (إلا لها منذرون) فالحلبي يستند إلى تقارب الحال والصفة في دلالتها النحوية؛ ليقوي رأي الزمخشري في القياس وإن كان الزمخشري نفسه يُقرُّ بأن ما ذهب إليه مخالف للقياس [٨، ١٤٢/٧ - ١٤٣].

ويبدو أن ما قاله الزمخشري ومن تبعه في ذلك سائغ لا شبهة فيه، فجملة (وهي خاوية) الواقعة بعد (قرية) صفة وإن سُبقت بواو؛ فهو وجه سائغ؛ لأن الجمل بعد المعارف أحوال، وبعد النكرات صفات، وإن الواو زائدة للتوكيد ولم تكن حرف عطف، وإن الحال من النكرة (قرية) فيه ضعف، وجعلها حالاً من فاعل (مرّ) يكون وجهاً ضعيفاً أيضاً.

ومِمَّا سَوَّغ وقوع جملة (وهي خاوية) صفة لـ (قرية) هو جهة المعنى؛ لأن الصفة تدل على الثبات والدوام، وجملة (وهي خاوية) على عروشها) أي: سقوفها ساقطة أو سقطت السقوف ثم سقطت عليها الحيطان، وهذا إنما يدل على الموت لأهلها، وهذه صفة دائمة ثابتة لأهل هذه القرية لا تتغير.

ويبدو أنَّ الزمخشري كان محقاً فيما ذهب إليه في هذه المسألة، وقد انفرد في هذا الوجه، فلم يسبقه إليه أحد من النحويين.

ثانياً: التوكيد.

قال ابن الحاجب: ((التأكيدُ تابعٌ يُقَرَّرُ أمرُ المتبوعِ في النسبة أو الشمول، وهو لفظيٌّ ومعنويٌّ، فاللفظي تكرير اللفظ الأول مثل: (جاءني زيدٌ زيداً)، ويجري في الألفاظ كلها)) [٦، ٣٠ - ٣١]، وهو ((تكرار اللفظ الأول بعينه اعتناء به، كقوله تعالى: ((كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا)) (الفجر: ٢١))) [١٩، ٢١٤/٣]، فتكرير (دكًّا) الثانية فهي على سبيل التوكيد.

ذكر السمين الحلبي في جملة (من قبله) في قوله تعالى: ((الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَّاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَيَبْسُطُهُ فِي السَّمَاءِ كَيْفَ يَشَاءُ وَيَجْعَلُهُ كِسْفًا فَنَزِلُ الرُّوحُ بِخُرُوجِ مَنْ خَلَّاهُ فَإِذَا أَصَابَ بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ (٤٨) وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ يُنْزَلَ عَلَيْهِمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمُلْبَسِينَ)) (الروم: ٤٨ - ٤٩)، وجهين:

أحدهما: أنه تكرر ل(من قبل) الأولى، وهذا على سبيل التوكيد [٨، ٥١/٩]، وهو ما ذهب إليه قبله الأخفش [٢٠، ٤٧٦/٢]، والثاني: أن يكون غير تكرر؛ وذلك بجعل الضمير في (قبله) عائداً على السحاب، أو يكون الضمير عائداً على الريح أو على الكسف، والمعنى: وإن كانوا من قبل نزول المطر من قبل السحاب أو الريح، فتعلق (من) ببينزل قاله أبو البقاء [١٣، ١٠٤٢/٢]، وقد جوز ذلك السمين الحلبي بقوله: ((وجاز ذلك؛ لأنه اسم جنس يجوز تكثيره وتأنيثه)) [٨، ٥١/٩]، إلا أن أبا حيان قيده بقراءة مَنْ سَكَنَ السَّيْنِ فِي (كِسْفًا) [١١، ٣٩٩/٨].

وقد ذكر الزمخشري وابن عطية فائدة التأكيد في الوجه الأول: فجعل الزمخشري معنى التوكيد فيه الدلالة على أن عهدهم بالمطر قد بعد فاستحكم بأسهم وتمادى إبلاسهم، فكان استبشارهم على قدر اغتمامهم بذلك [٩، ٤٨٥/٣]، وقد سوغ السمين الحلبي قول الزمخشري واستحسنه خلافاً لشيخه.

وأضاف ابن عطية أن فائدة التوكيد هي الإعلام بسرعة تقلب قلوب البشر من الإبلاس الى الاستبشار؛ وقوله: (من قبل أن ينزل عليهم) يحتمل الفسحة في الزمان: أي من قبل بكثير، كالأيام ونحوه، فجاء قوله: (من قبله) بمعنى أن ذلك متصل بالمطر فهو تأكيد مفيد [٢١، ٣٤٢/٤].

وقد سوغ السمين الحلبي هذين القولين واستحسنهما وجعلهما سائغين في النحو.

إلا أن أبا حيان اعترض عليهما بقوله: ((وما ذكره ابن عطية والزمخشري من فائدة التأكيد في قوله: (من قبله)، غير ظاهر، وإنما هو عند ذكره لمجرد التوكيد)) [١١، ٣٩٩/٨]، وقد أثار ذلك استغراب تلميذه السمين، فردّ عليه بقوله: ((ولا أدري عدم الظهور لماذا؟)) [٨، ٥٢/٩]، وبذلك يظهر تسويغه وترجيحه لما ذهب إليه الزمخشري وابن عطية.

وذهب قطرب إلى أن (قبل) الأولى للتزليل، والثانية للمطر قال ابن الانباري: والمعنى: من قبل نزول المطر، من قبل المطر وجعل ذلك شبيه بقول القائل: أتيتك من قبل أن تتكلم، من قبل أن تطمئن في مجلسك، وبذلك فإن الإعادة لا تنكر لاختلاف الشئين [٢٢، ٤٢٧/٣]، وردّ أبو حيان على ذلك بأن: ((هذا تركيب لا يسوغ في كلام فصيح، فضلاً عن القرآن)) [١١، ٣٩٩/٨]، وهناك وجهة آخر ذكره صاحب زاد المسير: وهو أن الهاء في (من قبله) ترجع إلى الهدى وإن لم يتقدم له ذكر فيكون المعنى: كانوا يقتنون من قبل نزول المطر، من قبل الهدى، فلما جاء الهدى والإسلام زال القنوط؟ [١١، ٤٢٧/٣].

وهناك وجهة غريب آخر ذكره صاحب النظم لم يتقدم له ذكر: وهو أن يكون (من قبل النبات) [٢٣، ٨٩٦/٢].

وذكر الرازي أن (من قبله) أي من قبل ارسال الرياح لأن بعد الإرسال يفرق الخبير أن الريح فيها مطر أو ليس، فقبل المطر إذا هبت الريح لا يكون ملبساً، فلما قال: من قبل أن ينزل عليهم، لم يقل أنهم كانوا ملبسين؛ لأن من قبله قد يكون راجياً غالباً على ظنه المطر برؤية السحب وهبوب الرياح، فقال من قبله، أي: من قبل ما ذكرنا من إرسال الريح وبسط السحاب [٢٤، ١٠٩/٢٥]، ونجد أن بدر الدين الرازي الحنفي قد أنكر الوجهين معاً، فلا تكرر ولا توكيد، فلا تكرر؛ لأن إنزال المطر والمطر واحد، من حيث إنهما يتلازمان، فكأنه قال: من قبل المطر من قبل المطر، أو من قبل إنزال المطر عليهم من قبل إنزال المطر؛ لأن إنزال المطر بلا مطر محال فلا يكون في التكرار فائدة، وأما قوله: فلا توكيد؛ لأن التوكيد إنما يكون إذا كان فيه زيادة فائدة إما من الوضوح أو من الكثرة [٢٥، ص ٢٤٧].

وفي ضوء ما تقدم نرى أن ما قاله الزمخشري وابن عطية إنما يُمثل وجهًا جائزًا في العربية؛ لذلك تابعهما كثير من العلماء، وهذا ابن الأثير يؤكد صحة ما ذهب إليه الزمخشري من أن فائدة التكرار: الدلالة على بعد عهدهم بالمطر، ويُذكر قوله السابق، وأما الطوفي فيؤكد صحة قول ابن عطية، على أن في التكرار تذكيراً بحالهم قبل الغيث [٢٦، ١٥١/٢]، وعلى هذا يتبين لنا رأيان:

أحدهما: أن كلام ابن الأثير المسبوق بكلام الفراء، والكسائي، والزمخشري: بأن التكرار لبيان الأثر اللاحق لنزول المطر فإن للتكرار من جهة أثره التالي، **والثاني:** لما كان في التكرار تنكيرٌ بحالهم قبل الغيث فإنه نظر إلى الحال السابق لنزول الغيث، ولكل منهما حقه فيما ذهب إليه، فابن الأثير نظر إلى (الحال بعد) أي إلى الأثر الإيجابي للمطر، في حين نظر الطوفي إلى (الحال قبل) أي إلى الأثر السلبي، وأن السياق في الآية يقوم بإيضاح معنى الحال قبل نزول المطر وهو الإبلاس واليأس [٢٦، ١٥١/٢]، وقبل ذلك جعل النحاس (من قبل أن ينزل عليهم) من قبل السحاب، أي: من قبل رؤيته... وما بعده من هذه الوجوه كلها فيها من التكلف، والتعسف [٢٧، ٢٦٦/٤]، وإلى ذلك ذهب أبو الطيب البخاري واستشهد بما قاله السمين من هذه الوجوه خلافاً للوجوه الأخرى [٢٨، ١٠/٢٦٣]، وإلى رأي ابن عطية ذهب القاسمي (ت ١٣٣٢هـ) بقوله: ((وما ذكره ابن عطية أقرب؛ لأن المتبادر من القبلية الاتصال، وتأكيده دال على شدة اتصاله، فانظر إلى آثار رحمة الله، أي أثر الغيث من النباتات والأشجار والحبوب والثمار كيف يحيي الأرض بعد موتها إن ذلك أي: العظيم الشأن لمحيي الموتى وهو على كل شيء قدير)) [٢٩، ٢٠/٨].

أما باقي العلماء كالفقير [٣٠، ٤٤/١٤]، والبيضاوي [٣١، ٢٠٩/٤]، والنسفي [٣٢، ٧٠٥/٢]، وابن عاشور [٣٣، ١٢٢/٢١]، ومن تابعهم فهم يؤيدون ما ذهب إليه الزمخشري وابن عطية من فائدة التوكيد بدليل قولهم السابق، وهذا الإتفاق في آراء العلماء إنما يقوي ما ذهب إليه السمين من قول الشيخين الزمخشري وابن عطية خلافاً لشيخه أبي حيان الذي ضعف ورفض جميع الوجوه بدلائل لم تكن مرضية للعلماء.

ومن الملاحظ أن أبا حيان الأندلسي غالباً ما ينفرد بآراء لم تكن معهودة، أي يسوّغ وجوهاً تكون مخالفة لعامة النحويين، فتكون آراؤه مبنية على الجدل الظني، وهذه المسألة مثال لما هو عليه من النزعة النحوية وما يتصف به من أسلوب الرد وجرأة الرفض والتضعيف، خلافاً مع باقي العلماء.

ثالثاً: العطف.

العطف هو إبتاع اللفظ لما قبله بحرف عطف، وحروف العطف كثيرة منها (الواو والفاء وثم وأو) [١٩، ٢٢٤/٣ - ٢٢٥]، ولكل حرف من هذه الحروف معنى خاص به، فمثلاً الواو تنقيد ((إشراك الثاني فيما دخل فيه الأول)) [٣٤، ١٠/١]، فالاسم المعطوف على ما قبله بالواو يجب أن يشارك ما قبله في اللفظ والمعنى، أو في اللفظ تغليباً للجوار، فما جاء خلاف ذلك يرفض عطفه على ما قبله من ذلك ما ورد في اعراب قوله: (وزرعٌ ونخيلٌ صنوانٌ وغيرُ صنوانٍ) في قوله تعالى: ((وفي الأرض قطعٌ متجاوراتٌ وجناتٌ من أعنابٍ وزرّعٍ ونخيلٍ صنوانٍ وغيرِ صنوانٍ يسقى بماءٍ واحدٍ ونفضلٌ بعضها على بعضٍ في الأكلٍ إن في ذلك لآياتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ)) (الرعد: ٤). فذكر السمين الحلبي أن ابن كثير وأبا عمرو قرأوا قوله: (وزرعٌ ونخيلٌ صنوانٌ وغيرُ صنوانٍ) بالرفع في الأربعة والباقيون بالخفض، فالرفع في (زرعٌ ونخيلٌ) للنسق على (قطع) [٨، ١٣/٧]، وهذا ما ذهب إليه ابن عطية قبله بالرفع في الكل عطفاً على (قطع)، وسوّغ الخفض في الكل عطفاً على (أعناب) [٢١، ٢٩٤/٣]، إلا أن أبا حيان الأندلسي عاب عليه؛ بأنها ليست عبارةً محررةً، وفيها ما ليس بعطف، وسوّغ إضمار فعل، لبعد ما بين المتعاطفين في هذه التخاريج [١١، ٣٤٩/٦]، وهذا مردودٌ بقول الزجاج فإنه جوّز في (جنات) الوجوه الثلاثة الرفع والنصب والخفض إلا أنه جعل الرفع أجودها، وأما (وزرعٌ) فجوّز فيه الرفع والخفض [٣٥، ١٣٧/٣ - ١٣٨].

وردّ السمين الحلبي على شيخه مسوغاً ما ذهب إليه ابن عطية بقوله: ((ومثل هذا غير معيب؛ لأنه عطف محقق، غاية ما فيه أن بعض ذلك تابع، فلا يُمدّح في هذه العبارة)) [٨، ١٣/٧]، قال الواحدي: ((ومن قرأ: وزرعٌ ونخيلٌ بالرفع حملهما على قوله: (وفي الأرض) ولم يحملها على الجنات)) [٣٦، ٢٨٩/٢]، ونقل النحاس أن الأصمعي (ت ٢١٦هـ) سأل أبا عمرو ابن العلاء (ت ١٥٤هـ)، كيف لا تقرأ (وزرع) بالجر؟ فأجاب أن الجنات لا تكون من الزرع، وردّ عليه أبو جعفر أن ما قاله أبو عمرو لا يلزم من قرأ بالجر؛ لأنه ذكر بعده النخيل، ولما اجتمع الزرع مع النخيل قيل لهما جنة، وإضافة حكاية عن محمد بن يزيد أن الخفض أولى؛ لأنه أقرب إليه، محتج بقول سيبويه (خسنتُ بصدره وصدر زيد) [٣٧، ٢١٩/٢].

وقد ذهب الزمخشري الى قراءة النصب والجر، أي: نصب (جنات) عطف على زوجين، أو بجرها مع ما بعدها على كل الثمرات، ولم يقل بالرفع قط [٩، ١٣/٢].

أما أبو البقاء فقد ضعف قراءة النصب والخفض في (زرعاً) ونقل أنه لم يُقرأ بها، وسوّج قراءة الرفع خلافاً للزمخشري، فيكون عطفٌ على قطع، وذكر أنه قد يكون في الجنة زرعٌ، ولكن بين النخيل والأعناب، والتقدير: ونباتٌ زرعٌ، فساغ عطفه على المعنى [١٣، ٤٧٠/٢-٥٧١]، وهذا إنما يتماشى مع ما سوّجه ابن عطية والسمين الحلبي خلافاً لابن حيان الأندلسي.

وردّ عليه السمين الحلبي بقوله: ((ولا أدري ما هذا الجواب ؟؛ لأنّ الذي يمنع أن تكون الجنة من الزرع يمنع أن تكون من نبات الزرع، وأي فرق)) [٨، ١٤/٧] وذهب ابن الجوزي إلى القول بالوجهين الرفع، والخفض، ونقل عن أبي علي الفارسي: أن مَنْ رفع فالمعنى: وفي الارض قطع متجاورات وجنات، وفي الأرض زرع، ومَنْ خفض حمله على الأعناب، والمعنى: جناتٌ من أعناب، ومن زرع، ومن نخيل [٢٢، ٤٨١/٢].

والظاهر أنّ ما ذهب إليه ابن عطية من عطف الأربع على (قطع) سائغ، وأنّ السمين محقّ فيما سوّجه، واعتراضه على شيخه أيضاً سائغاً لما فيه.

ويظهر مما تقدم أنّ السمين الحلبي محقّ في تسويغه قول ابن عطية لما فيه من صحة القول في القاعدة النحوية وذلك من خلال ما تقدم من الأدلة السابقة خلافاً لشيخه الذي كان معارضاً فقط دون الذهاب الى حجةٍ بيّنة، ودليل ذلك أن الذين قالوا بالعطف على (قطع) أكثر، قبل ابن عطية وبعده، أما من ذهب الى الرفض من مثل أبي حيان ومن تابعه، فهذا إنما يدل على ركافة من قال بالرفض، وقوة من سوغ العطف على (قطع).

رابعا: البديل.

قال ابن مالك البديل [٣٨، ص ٤٩]:

التابع المقصود بالحكم بلا..... واسطة هو المسمى بدلاً

إذا فالبديل ((هو التابع المستقل بمقتضى العامل تقديراً دون متبّع، ويوافق المتبوع ويخالفه في التعريف والتكثير)) [٣٩،

ص ١٧٢]، وهو ((يجري مجرى التوكيد في التحقيق والتشديد، ومجرى الوصف في الإيضاح والتخصيص)) [٤٠، ص ٨٧].

لذا ذكر السمين الحلبي في قوله: ((ألم يروا كم أهلكنا قبلهم من القرون أنّهم إليهم لا يرجعون)) (يس: ٣١) أوجهاً، أحدها:

أن (كم) هنا خبرية و(أنهم) بدلٌ منها، والرؤية بصرية، وهو ما ذهب إليه السمين [٢٦١/٨، ٤٩]، وقد سبقه إلى ذلك سيبويه [٤١، ٣٥٤/٣]، وابن عطية قبله [٢١، ٤٥٢/٤]، إلا اختلاف يسير في معنى الرؤية فيما إذا كانت قلبية أو بصرية.

فذكر سيبويه أن قوله: (أنهم) بدل من معنى (كم أهلكنا قبلهم) لأمر إنكارهم، والرؤية قلبية، وتكون (كم) منصوبة بـ(أهلكنا)، ولو

أبدلنا (أنهم) من (كم) صار العامل (أهلكنا) فيكون التقدير: (أهلكنا أنهم اليهم لا يرجعون) وهذا لا معنى له، لكن إذا جعلت (كم) وما

بعدها خبرية فيكون التقدير: ألم يعلموا أنّ القرون التي أهلكناهم من قبلهم لا يرجعون وهو سائغ [٤١، ٣٥٤/٣]، ونقل أبو علي الفارسي

أن أبا العباس المبرد لم يجعل (أنهم) بدل من (كم)، وإنما جعل (كم) في موضع نصب بـ(يروا)، فيكون إهلاك القرون بالاستئصال،

والتقدير: ألم يروا كم أهلكنا من القرون استئصالاً [٤٢، ٢٤٥/٢]، وقال ابن عطية: ((وكم هنا خبرية، وأنهم بدل منها، والرؤية رؤية

البصر)) [٢١، ٤٥٢/٤]، وقد ردّه أبو حيان بأن ذلك لا يسوغ في العربية، لأن (كم) إذا كانت خبرية تكون منصوبة بـ(أهلكنا)، وهذا

لا يسوغ عنده، ويمتنع أن يكون (أنهم) بدلاً من (كم)؛ لأن البديل على نية تكرار العامل، ولو سلطت (أهلكنا) على (أنهم) لم يصح،

وضعف رأي ابن عطية ووصفه بالوهم وجعل قوله ضعيفاً وركيكاً في العربية [١١، ٦١/٩]، وقد ردّ عليه تلميذه السمين الحلبي موافقاً

لرأي ابن عطية بقوله: ((قلت هذا الإنحاء تحاملاً عليه؛ لأنه لقائل أن يقول: (كم) قد جعلها خبرية، والخبرية يجوز أن تكون معمولة لما

قبلها عند قوم، فيقولون: ملكتُ كم عبداً، فلم يلزم الصدر، فيجوز أن يكون بُني هذا التوجيه على هذه اللغة، وجعل (كم) منصوبة بـ

(يروا) و(أنهم) بدل منها... وليس هو ضعيفاً في العربية حينئذٍ)) [٨، ٩/ ٢٦١]، وبذلك تظهر صحة قول ابن عطية، والإعتراض عليه مردود؛ لأنه لا حجة فيه.

أما الوجه الثاني: جوّز فيه الزجاج أن تكون جملة (أنهم) بدلاً من معنى جملة (ألم يروا...)، والمعنى: ألم يروا أن القرون التي أهلكنا أنهم لا يرجعون [٣٥، ٤/ ٢٨٥]، إلا أن أبا حيان ردّ عليه: بأنه ليس بشيء، وزعم أنه ليس بدلاً صناعياً، لأنه فسّر المعنى ولم يلحظ صنعة النحو [١١، ٩/ ٦١]، إلا أنّ تلميذه السمين الحلبي ردّ عليه منتصراً لقول الزجاج، وعدّه بدلاً صناعياً خلافاً لشيخه؛ لأنّ الجملة في قوة المفرد، وهي سادّة مسد مفعول (يروا) فهي معلقة لها [٨، ٩/ ٢٦١]، ويرى ابن الحاجب: أنّ ما ذهب إليه الزجاج يؤدي إلى مذهب الكوفيين في إعمال (يروا) في (كم)، ويجعلون العامل في البديل هو نفسه العامل في المبدل منه [٤٣، ١/ ٢٤٣-٢٤٤].

إلا أنّ ابن هشام قد أنكر إبدال (أن وصلتها) من (كم) وذلك بأن عامل البديل هو نفسه عامل المبدل منه، وهذا لا يجوز فإنّ قُدّر عامل المبدل من (يروا) ف (كم) لها الصدر، فلا يعمل فيها ما قبلها، وإنّ قُدّر (أهلكنا) فلا تسلط له في المعنى على البديل، والصواب عنده أنّ (كم) مفعول لأهلكنا، والجملة إما معمولة ل (يروا) لتعلقه في اللفظ، و(أن وصلتها) مفعول لأجله، وإما معترضة بين (يروا) وما سدّ مسد مفعوليه وهو (أن وصلتها)، وهذا على مذهب البصريين [٤٤، ٣-٢٤٤].

أما في الوجه الثالث: يرى الزمخشري أنّ (ألم يروا) ألم يعلموا، وهو معلق عن العمل في (كم)، وأنّ (كم) لا يعمل فيها ما قبلها، سواء كانت للاستفهام أم الخبر؛ لأنّ أصلها الاستفهام، إلا أنّ معناها نافذ في الجملة، وذكر أنّ (أنهم) بدل من (كم أهلكنا) على المعنى لا على اللفظ [٩، ٤/ ١٤]، وقد ردّ عليه أبو حيان بأن ذلك ليس على إطلاقه؛ لأنه يرى أن العامل إذا كان حرف جر أو اسماً مضافاً جاز أن يعمل فيه، نحو (على كم جذع بيتك)، و(ابن كم شهيد في سبيل الله تصدقت) وزعم أنّ الخبرية فيها لغتان، لغة كما سبق ذكرها ولغة حكاها الأخفش الأوسط، فيقولون: (ملكت كم غلام) أي ملكت كثيراً من الغلمان، فكما يجوز أن يتقدّم العامل على كثير، كذلك يجوز أن يتقدّم على (كم) لأنها بمعناها [١١، ٩/ ٦٢].

إلا أنّ الناظر فيما ذكره أبو حيان يجد فيه تناقضاً واضحاً، فهو من جهةٍ يُضعف ما قاله ابن عطية، ويصفه بالوهم؛ لأنه ذهب بالوجه السابق، وحبّته أن (يروا) لا يسوغ أن يكون مفعوله (كم)، ومن جهةٍ أخرى عند ردّه على الزمخشري فإنه يُقرّ أنّ هناك لغة حكاها الأخفش، فقد ورد ذكرها سابقاً، وبذلك يسوغ ل (كم) أن تخرج عن صدرتها، فيكون ذلك جائز في العربية، فقد ردّ على نفسه بما زعمه على الزمخشري وابن عطية، وأجاز ما رفضه هو من هذه الوجوه.

وهذا يُعزّز ما ذهب إليه السمين الحلبي من قول ابن عطية السابق خلافاً لشيخه الذي كان متذبذباً في رأيه.

أما الوجه الرابع: فيكون (أنهم) بدلاً من (موضع كم أهلكنا)، والتقدير: ألم يروا أنهم إليهم، وهو قول أبي البقاء [١٣، ٢/ ١٠٨١]، ولكن أبا حيان ردّ ذلك كون (كم أهلكنا) ليس بمعمول ل (يروا) [١١، ٩/ ٦١]، وقد أجابه تلميذه السمين موافقاً لما ذهب إليه أبو البقاء، بأن ذلك قد تقدّم ذكره، فإنها معمولة لها، على معنى أنها معلقة لها [٨، ٩/ ٢٦٣].

وبذلك يكون السمين الحلبي قد سوّغ ثلاثة وجوه نحوية كلها سائغة وهي لابن عطية، وللزجاج، ولأبي البقاء العكبري، خلافاً لشيخه الذي قال بعدم جوازها في العربية، وقد اثبتنا سلفاً صحة ما ذهبوا إليه، وتسويغ السمين لأرائهم النحوية خلافاً لشيخه الذي جعل (أنهم) معمولٌ لفعل محذوف دل عليه السياق والمعنى، تقديره: قضينا أو حكمنا أنهم إليهم لا يرجعون [١١، ٩/ ٦٣].

الخاتمة:

وفي الختام أحمد الله الذي رزقنا دراسة كتابه الكريم، فسرنا في هذا البحث سير متلهفٍ؛ للوقوف على مكامن أسرار كتاب الله الكريم من أفاظٍ وتراكيب نحوية، فحسب أن يكون ذلك لنا ولغيرنا خيراً، وقد توصلنا إلى جملةٍ من النتائج، أهمها:

١- إنّ المفهوم الاصطلاحي للتسويغ كان مقارناً للمعنى المعجمي.

٢- كانت أغلب المسائل في كتاب الدر المصون تحمل وجوهاً كثيرةً إلا أنّنا اقتصرنا على أهمّها.

- ٣- طُبِعَ الدر المصون بالصناعة النحوية دون المعنى، لذا كانت أغلب مسائله من هذا القبيل.
- ٤- إنَّ دراسة التوابع النحوية في كتاب الدر المصون، قد أتاحت لنا فرصة الكشف عن وظائفها الأساسية؛ وذلك عن طريق أمثلتها التي سبق ذكرها، وقد تعددت بتعدد أنماطها التركيبية في القرآن الكريم، ممَّا جعلها تُؤدِّي دلالات مختلفة.
- ٥- تميَّز السمين الحلبي بحسن الرد على العلماء، فإنه كان رفيع الخلق، لم ينكل بمن خالفه من العلماء.
- ٦- يتردد السمين الحلبي أحيانًا فيما يسوغه من الآراء، ويناقض نفسه أحيانًا أخرى.

المصادر والمراجع

- ١- كتاب العين: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: ١٧٠هـ)، المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الهلال.
- ٢- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
- ٣- معجم مقاييس اللغة: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، عام النشر: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩ م.
- ٤- أساس البلاغة: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
- ٥- لسان العرب: محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفي الإفريقي (المتوفى: ٧١١هـ)، الناشر: دار صادر - بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤١٤هـ.
- ٦- الكافية في علم النحو: ابن الحاجب جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسني المالكي (توفي: ٦٤٦ هـ)، المحقق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، الناشر: مكتبة الآداب - القاهرة، الطبعة: الأولى، ٢٠١٠ م.
- ٧- شرح المقدمة المحسبة: طاهر بن أحمد بن بابشاذ (المتوفى: ٤٦٩ هـ)، المحقق: خالد عبد الكريم، الناشر: المطبعة العصرية - الكويت، الطبعة: الأولى، ١٩٧٧ م.
- ٨- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (المتوفى: ٧٥٦هـ)، المحقق: الدكتور أحمد محمد الخراط، الناشر: دار القلم، دمشق.
- ٩- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤٠٧هـ.
- ١٠- إعراب القرآن العظيم: زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، زين الدين أبو يحيى السنيكي (المتوفى: ٩٢٦هـ)، حققه وعلق عليه: د. موسى على موسى مسعود (رسالة ماجستير)، دار النشر: لا توجد، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.
- ١١- البحر المحيط في التفسير: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ)، المحقق: صدقي محمد جميل، الناشر: دار الفكر - بيروت، الطبعة: ١٤٢٠هـ.
- ١٢- مشكل اعراب القرآن: أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمَوْش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (المتوفى: ٤٣٧هـ)، المحقق: د. حاتم صالح الضامن، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥.
- ١٣- التبيان في إعراب القرآن: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (المتوفى: ٦١٦هـ)، المحقق: علي محمد البجاوي، الناشر: عيسى البابي الحلبي وشركاه.

- ١٤- شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (المتوفى: ٧٧٨ هـ)، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ.
- ١٥- الرابط وأثره في التراكيب في العربية، د. حمزة عبد الله النشري، بحث منشور في مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، عدد (٦٧، ٦٨)، ١٩٨٥، ١٦٠ - ١٦١.
- ١٦- شرح تسهيل الفوائد: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجبائي، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢ هـ)، المحقق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى (١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م).
- ١٧- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (المتوفى: ١٢٠٦ هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.
- ١٨- المسائل السلفية في النحو: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١ هـ)، المحقق: د. حاتم صالح الضامن، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
- ١٩- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (المتوفى: ٧٦٩ هـ)، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، الطبعة: العشرون ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.
- ٢٠- معاني القرآن للأخفش [معتزلي]: أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (المتوفى: ٢١٥ هـ)، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م.
- ٢١- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (المتوفى: ٥٤٢ هـ)، المحقق: عبد السلام عبد الشافي محمد، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤٢٢ هـ.
- ٢٢- زاد المسير في علم التفسير: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧ هـ)، المحقق: عبد الرزاق المهدي، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤٢٢ هـ.
- ٢٣- غرائب التفسير وعجائب التأويل: محمود بن حمزة بن نصر، أبو القاسم برهان الدين الكرمانى، ويعرف بتاج القراء (المتوفى: نحو ٥٠٥ هـ)، دار النشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية - جدة، مؤسسة علوم القرآن - بيروت.
- ٢٤- مفاتيح الغيب = التفسير الكبير: أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (المتوفى: ٦٠٦ هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤٢٠ هـ.
- ٢٥- مباحث التفسير لابن المظفر (وهو استدركات وتعليقات على تفسير الكشف والبيان للثعلبي): أحمد بن محمد بن أحمد المظفر ابن المختار، أبو العباس بدر الدين الرازي الحنفي (المتوفى: بعد ٦٣٠ هـ)، دراسة وتحقيق: حاتم بن عابد بن عبد الله القرشي، الناشر: كنوز إشبيليا - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.
- ٢٦- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر: ضياء الدين بن الأثير، نصر الله بن محمد (المتوفى: ٦٣٧ هـ)، المحقق: أحمد الحوفي، بدوي طبانة، الناشر: دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الفجالة . القاهرة.
- ٢٧- فتح القدير: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (المتوفى: ١٢٥٠ هـ)، الناشر: دار ابن كثير، دار الكلم الطيب - دمشق، بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤١٤ هـ.
- ٢٨- فتح البيان في مقاصد القرآن: أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي ابن لطف الله الحسيني البخاري القنوجي (المتوفى: ١٣٠٧ هـ)، عني بطبعه وقدم له وراجعته: خادم العلم عبد الله بن إبراهيم الأنصاري، الناشر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، صيدا - بيروت، عام النشر: ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.

- ٢٩- محاسن التأويل: محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي (المتوفى: ١٣٣٢هـ)، المحقق: محمد باسل عيون السود، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤١٨هـ.
- ٣٠- الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (المتوفى: ٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، الناشر: دار الكتب المصرية - القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.
- ٣١- أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (المتوفى: ٦٨٥هـ)، المحقق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤١٨هـ.
- ٣٢- مدارك التنزيل وحقائق التأويل: أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي (المتوفى: ٧١٠هـ)، حققه وخرج أحاديثه: يوسف علي بدوي، راجعه وقدم له: محيي الدين ديب مستو، الناشر: دار الكلم الطيب، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- ٣٣- التحرير والتنوير (تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد): محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (المتوفى: ١٣٩٣هـ)، الناشر: الدار التونسية للنشر - تونس، سنة النشر: ١٩٨٤هـ.
- ٣٤- المقتضب: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (المتوفى: ٢٨٥هـ)، المحقق: محمد عبد الخالق عظمة، الناشر: عالم الكتب - بيروت.
- ٣٥- معاني القرآن وإعرابه: إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (المتوفى: ٣١١هـ)، المحقق: عبد الجليل عبده شلبي، الناشر: عالم الكتب - بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م.
- ٣٦- التفسير البسيط: أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (المتوفى: ٤٦٨هـ)، المحقق: أصل تحقيقه في (١٥) رسالة دكتوراة بجامعة الإمام محمد بن سعود، ثم قامت لجنة علمية من الجامعة بسبكه وتنسيقه، الناشر: عمادة البحث العلمي - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠هـ.
- ٣٧- إعراب القرآن: أبو جعفر النحاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (المتوفى: ٣٣٨هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، الناشر: منشورات محمد علي ببيزون، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ.
- ٣٨- ألفية ابن مالك: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجبائي، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ)، الناشر: دار التعاون.
- ٣٩- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجبائي، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ)، المحقق: محمد كامل بركات، الناشر: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، سنة النشر: ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.
- ٤٠- اللمع في العربية: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، المحقق: فائز فارس، الناشر: دار الكتب الثقافية - الكويت.
- ٤١- شرح كتاب سيبويه: أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (المتوفى: ٣٦٨هـ)، المحقق: أحمد حسن مهدي، علي سيد علي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٨م.
- ٤٢- التعليقة على كتاب سيبويه، المؤلف: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الأصل، أبو علي (المتوفى: ٣٧٧هـ)، المحقق: د. عوض بن حمد القوزي (الأستاذ المشارك بكلية الآداب)، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- ٤٣- أمالي ابن الحاجب: عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (المتوفى: ٦٤٦هـ)، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، الناشر: دار عمار - الأردن، دار الجيل - بيروت، عام النشر: ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩م.
- ٤٤- مغني اللبيب عن كتب الأعراب: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، المحقق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، الناشر: دار الفكر - دمشق، الطبعة: السادسة، ١٩٨٥م.